أفكار لمحاولة تجاوز الأزمة الاقـــتصاديـــة

مـــقدمـــة

١- لغز تراكم المشكلة والدين

٢- مفتاح الحل الشامل

٣- أفكار في الحل الاقتصادي (خطوط برنامج شامل)

إعـــداد الدكـــتور جـــعـــفر عـــبد الخـــالـــق

أستاذ التحليل الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية الدولية – الجامعة اللبنانية

باحث وخبير في الجدوى الاقتصادية للمشاريع

بيروت ، تشرين الأول ٢٠٠٠

أفكار لمحاولة تجاوز الأزمة الاقـــتصاديـــة

مقدمة

٤- لغز تراكم المشكلة والدين

٥- مفتاح الحل الشامل

٦- أفكار في الحل الاقتصادي (خطوط برنامج شامل)

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

مـــقدمـــة

تعودنا نحن اللبنانيون مناقشة المسائل والمشكلات الأساسية والوفاقية (سياسية واقتصادية واجتماعية) بخلفيات محسوبة سلفاً (Apriory) بتوازنات تركيبة المجتمع اللبناني . وكذلك طرح الحلول على نفس القاعدة ، دونمـــا معالجـــة الواقـــع وتعقيداته ومتطلباته . مع العلم أنه من أولى أولويات المعالجة (Solution priorities) التفكير برؤية واضحة (Clear concept) باتجاهين : **أولاً** : واقعية تشخيص المشكلة (Real conflict analysis) بمقاييسها ومؤشراتها . **ثانياً** : رؤية معايير الحل الشامل التكاملي (Criterion for global solution) لتجاوز العقبات الطائفية والفئوية الضيقة

من هنا سوف نحاول في هذه الدراسة طرح أفكار نقاشية حوارية (Dialog concepts) محددة وواضحـــة ، علها تساعد وتشجع على تجاوز الأزمة الاقتصادية السياسية المستمرة والمتعثرة جداً في الفترة الأخيرة ، مع تأكيدنا علـــى عـــدم الانجرار وراء المسلمات المسبقة لخدمة الحل ، وعدم الدفاع (Apology) عن أي نهج سياسي اقتصادي مطـــروح. مـــع الاحتفاظ بحقنا في الاستناد إلى خلفية وطنية عامة تدافع عن ضرورة إيجاد المخارج الشاملة للحلول ، ملتزمـــة بمبـــادئ الحريـــة والديمقراطية ضمن أطر الحوار الوطني وديمقراطية الاتجاه نحو القرارات التنفيذية .

وانطلاقاً من ذلك ندخل في تفسير واقع تراكم الأزمات وبشكل خاص منها تفسير لغز تراكم الدين العام ومؤثراتـــه (الذي يعتبر من النقاط الخلافية الأساسية) ، لنلتمس مفتاح الحل في ميادين الإصلاح السياســـي والاقتصـــادي والاجتمـــاعي والإداري ، لنستنتج أفكاراً منطقية لمعالجة المشكلة الاقتصادية، ونضعها في خطوط عريضة لبرنامج نموذجي يصلح السياســـات الاقتصادية ، ويفعل النشاط الاقتصادي ، ويقوم بترشيد الموازنة ومواجهة العجز ، ويقدم الحل التدريجي لمشكلة تضخم القطـــاع العام ، وإرساء قواعد الخصخصة ، ويطلق بداية التنمية المتوازنة أفقياً وعامودياً ، بتوقيت مدروس متواز (Parallel) مع الحوار الوطني وتوافق المصالح الاقتصادية الداخلية والخارجية .

I- لغز تراكم المشكلة والدين

يعاني الاقتصاد اللبناني من مشكلة هيكلية مزمنة تاريخياً ، بحيث يقوم على بنية الوساطة المالية والتجاريـــة والســـياحة والخدمات . أما قاعدة الإنتاج فهي ضعيفة إلى حد لا يصح المقارنة . ولكن الدور الإقليمي الذي أعطي للبنان في فترة الستينات وبداية السبعينات ، جعلته مصرف الشرق العربي وجامعته ومكتبته ومنتجعه السياحي دونما منازع ، في شبه جزيـــرة شـــهدت

حينها تحولات وصراعات على الأنظمة والسلطة . فكان اقتصاداً كوميرادورياً بامتياز ، ومنكشفاً كلياً على الخارج بحدود ٨٥ % (مؤشر نسبة الواردات للصادرات والدولرة) ، فكان عجز الميزان التجاري تاريخياً يتراوح بين ٧٢ % و٨٥ % من مجمل العمليات الخارجية ، يعوض عنها بتوازن ميزان المدفوعات الذي لم يسجل تاريخياً أي عجز واضح . ويعود ذلك إلى الانفتاح الكامل إلى حد الانكشاف على الخارج ، وحسابات التحويلات المنظورة والغير منظورة، بالإضافة إلى عائدات السياحة والوساطة المالية وتدفق الرساميل الاستثمارية ، وزراعة المخدرات وأموال الأجهزة والمنظمات المحلية والدولية.

وبالرغم من الحرب الأهلية الطويلة بقي الاقتصاد اللبناني يشكل لغزاً في صموده ومرونته وتأقلمه إلى ما بعد العام ١٩٨٢ ، وتأثيرات الهدف المدمر من الاجتياح الإسرائيلي ، وانفلات مقومات الوساطة المالية والبدء بسياسة استنزاف الخزينة والاحتياط ، والتمويل التضخمي الطفيلي للقطاع العام ، وانقسام مؤسسات الدولة كلياً ، وتمويل العسكرة نقداً وانهيار العملة الوطنية ، وبدء تصاعد تضخمي للإنفاق العام وتقلص الواردات وانكماش كافة الأنشطة الاقتصادية باستثناء القطاع المصرفي إلى حد ما ، ودمار البنية التحتية . وكان لا بد من عمل ما لوقف الانهيار الشامل فكان اتفاق الطائف ووقف الحرب ، وإعادة توحيد المؤسسات الدستورية في بداية التسعينات ، ولعبت سوريا بالإضافة لبعض الأطراف المحلية دوراً أساسيا بذلك ، فتشكلت الحكومات الأولى في عهد الرئيس الهراوي بطغيان محاولة تغليب الهم السياسي التوحيدي وترميم البنيان المؤسساتي على هموم البطالة والتضخم وإعادة الدينامية للدورة الاقتصادية الاجتماعية ، مع استمرار التصدي للاحتلال الإسرائيلي للجنوب والبقاع الغربي . فاستمرت المؤشرات الاقتصادية التضخمية والمديونية والبطالة وبطئ النمو والعجز إلى حد الذروة المهددة بتدمير الهيكل بأهله في العام ١٩٩٢ ، وكان لا بد من تحول منهجي يحول دون ذلك. فتم تكليف الرئيس الحريري تشكيل الحكومة ، مما أحدث صدمة أولية للإنقاذ بتوجه كافة المؤشرات نحو بدء التحسن التدريجي . فكان برنامجه الاقتصادي الإنقاذي طموحاً جداً آنذاك ، باحتوائه عناصر إيجابية جمة من ناحية النهج الاقتصادي بالرغم من بعض السلبيات (التي انتقدناها في حينه) ، أمكن له أن يشكل إنقاذاً فعلياً شاملاً لو توفرت كافة الظروف والمعطيات المكملة . فما كان جوهر الحقيقة في البرنامج (خطة النهوض والأعمار) ومعطيات ظروفه التكاملية ونواقصه التأقلمية (Adaptability & Flexibility) ، كي يتسنى لنا تثقيله بحجم المسؤولية عن التراكم والتردي اللاحق ، مع عدم إغفال واقع التجربة وتحميل المسؤولية للمعطيات والعناصر الأخرى .

في الأساس اعتمدت خطة النهوض والأعمار (كما في كل تجارب الدول المشابهة الخارجة من أثقال الحرب المدمرة) على استراتيجية تنموية بالدفعة القوية (B ig push) الملتزمة حكماً بتوقيت (Timing) يشكل الرافعة (Lever) للتوزين (Equilibrium) بين تكلفة التمويل (Cost Financing) والقدرة على السداد (Ability to liquidate) ومنافع الاستعمال (Utility to use) بتكامل البناء (Reconstruction Integration) للقدرة على التأقلم (Ability to adjust & adapt) . وهذا ما يعني فعلاً خطة مرحلة لحاجات حقيقية للنهوض وإعادة بناء تدريجي للبنية التحتية المهدمة ، والأعمار الحديث سريعاً لتحريك عجلة النشاط الاقتصادي الخاص ، والتمويل بالاستدانة (من ١٨ حتى ٢٢ مليار دولار يستمر ترحلها بين ١٠ و ١٥ سنة) ، لتشكل رافعة التوزين بين هذه التكلفة العالية ومنافع استعمال الإنجازات ، كي يتكامل تحسين إداء القطاع العام لخدمة تفعيل استثمارات القطاع الخاص ، مما يؤدي بالمجمل إلى رفع تدريجي متناسق للنشاط الاقتصادي وفرص العمل والطاقة الإنتاجية والنمو الاقتصادي ، وبالتالي إطلاق عجلة التنمية ومستوى المعيشة وواردات الدولة والقدرة على تقليص العجز ونسبته للدخل القومي المتنامي وكذا السداد ، وتهيئة الاقتصاد الوطني ومكوناته للمنافسة والتأقلم مع الاتجاهات المستقبلية للمنطقة والاقتصاد العالمي .

التناسق في هذه الخطة (البرنامج) يرتبط حكماً بصحة منطقها التكاملي بين إنجازها والتوقيت المتشكل مع معطياتها وظروفها ، لأن كلفتها عالية بحجم الاستدانة وفوائد الدين ووقت الاستدانة والإنجاز السريع لتناسبها مع الدخل والواردات .

وتحقيق ذلك التناسب يتطلب :

أولاً : وفاق وطني حول النهج السياسي والخطة الاقتصادية ، مترافق مع استقرار أمني وسياسي

ثانياً : تأقلم سريع للتشريع والقطاع العام وتخفيف أعبائه بالترافق مع إصلاح شامل

ثالثاً : تعاضد اجتماعي حول المصلحة العامة

رابعاً : وصول حدود المساعدات العربية والدولية إلى ٢٠ % من التمويل بالترافق مع الاستقرار النقدي

خامساً : تحفيز وتفعيل متتالي لاستثمارات القطاع الخاص المحلي والخارجي

سادساً : انطلاق عجلة السلم الإقليمي وزوال الاحتلال الإسرائيلي

إذن ماذا قدمت الخطة خلال حوالي ستة سنوات من حكومات الحريري ؟ وما يقع عليها وعلى غيرها من المسؤوليات الفعلية ليومنا هذا لحد عودة أولى حكومات الحريري في عهد الرئيس لحود ؟

أولاً : النهج الاقتصادي المتبع في الخطة أحدث الصدمة الأولية بوقف التضخم النقدي ، بمؤشرات تحسن تدريجي متسارع لقيمة العملة الوطنية (من ٢٩٠٠ ل.ل للدولار إلى ١٥١٨ ل.ل للدولار خلال أربع سنوات) ، وتخفيض الدولرة (من ٨٣% إلى ٦٣% خلال خمس سنوات) ، وزيادة احتياط البنك المركزي (من ٢٥٠ مليون دولار إلى ٦٠٠٠ مليون دولار خلال ٦ سنوات)

ثانياً : إطلاق مرحلة النهوض وإعادة تشغيل البنية التحتية الأساسية ، من ترميم وتحديث وتجميع الوزارات ، وتطوير عدة وعديد الأجهزة الأمنية (جيش ودرك وأمن عام ودولة) ، وتشغيل الطاقة الكهربائية إلى حدود ٨٥ % من المطلوب مع الأخذ بعين الاعتبار الاعتداءات الإسرائيلية عليها ، وتمديد ومكننة الهاتف الثابت وإطلاق مبكر لشبكات الخليوي (تلزيم للاستثمار الخاص) ، وإنجاز مراحل متقدمة من شبكات الطرق والمواصلات والاوتوسترادات والمطار والمرفأ ، وشبكات المياه وترميم المدارس الرسمية ، وتلزيم مجمعات الجامعة اللبنانية والمستشفيات الحكومية ، وإنجاز بعض أقسامها ، وانتشار أوسع لخدمات وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية .

ثالثاً : تحريك عجلة النمو الاقتصادي بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بوتيرة بين ٤% و ٧% وبمتوسط نمو بلغ حوالي ٦% بين الأعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٨ ، أي انتقال الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من حجم ٥.٥ مليار دولار عام ١٩٩٢ حتى ١٦ مليار دولار عام ١٩٩٨. وتحقق ذلك دون الوصول إلى المتوقع من تفعيل نشاط القطاع الخاص بحدود المرتقب ، الذي استجاب فقط لحد ٦٠% من متطلبات الخطة. (حسب تقارير وزارة المالية ومصرف لبنان للفترة المحددة) بسبب الأوضاع السياسية المحلية والإقليمية .

رابعاً : الاستدانة لتمويل المحقق من الخطة لم يتجاوز مبلغ ٣,٢٥ مليار دولار لحد العام ١٩٩٨ (حسب CDR) ولم تشكل سوى ١٧% من المخطط لفترة ١٥ عاماً ، مع العلم أن المرتقب استدانته للإنجاز لفترة ستة سنوات كان بحدود ٤٠% من المخطط . لذا لم تلبى الشروط المالية للالتزام بالتوقيت ، مع العلم أنه رغم التأخير توقفت في العام ١٩٩٨ معظم عمليات الاستكمال والاستمرار باعتذار الرئيس رفيق الحريري عن تشكيل الحكومة ، وتأليف حكومة الرئيس الحص الأولى لعهد الرئيس لحود ، التي أضافت استدانة استكمالية بحدود ١,٢٥ مليار دولار رغم التقشف وتباطؤ النمو الاقتصادي (وتيرة نمو وصلت إلى نصف بالمائة) وبرنامج الإصلاح المالي (الخمسي) ، الذي بقي في الدراسة فترة سنة وفي العرض سنة أخرى وحبراً على ورق .

خامساً : ارتفعت مستويات التقديمات الاجتماعية (الصحة ، مساعدات ودعم) والأجور الحقيقية (ثلاثة أضعاف من ١٩٩٣ حتى ١٩٩٨ وسلسلة الرتب والرواتب) ، ومستويات المعيشة (أكثر من أربع مرات أي من ١٢٠٠ دولار حصة الفرد من الدخل في العام ١٩٩٣ إلى ما يقارب ٥٠٠٠ دولار/ للفرد من الدخل عام ١٩٩٨ ، وذلك بفعل بعض توجهات الحكومة الاقتصادية وكذلك بفعل الضغط الاجتماعي والمطالبة الشعبية إلى حد كبير .

وهذه الإيجابيات المنقوصة لتقييم الفترة ما بين ١٩٩٣ حتى ١٩٩٨ ، كان يمكن أن يتم تثميرها أكثر بحدود ٦٠% فيما لو تم التعاون الوفاقي على المستوى الوطني العام ، وفيما لو تم إدراج التصحيح التناسقي للخطة البرنامج ، كما يحدث في معظم الخطط في العالم . وعليه نستخلص الأخطاء والنواقص التالية :

أولاً : إن خطة النهوض والأعمار كانت طموحة جداً إلى حد تجاوز الإمكانات الوطنية ، باعتمادها على عنصر الوقت الأساسي في الاستدراك ، وكذلك تجاوز واقع التركيبة اللبنانية الخارجة للتو من الحرب ، دون احتساب مدى تراكم الحساب الجاري المتعاظم في الموازنة اللبنانية ، الذي رفع العجز إلى حدود ١٩ مليار دولار ، كانت مسؤولية الخطة منهم لا تشكل أكثر من ٤,٥ مليار دولار خلال ستة سنوات ، والباقي يتحمله ضخامة القطاع العام وتركيبة المحاصصة السياسية اللبنانية داخل إدارات الدولة من ناحية ، والسلطة السياسية من ناحية ثانية . وهذا ما أوقع الخطة في متاهات الصراع اللبناني الداخلي سياسياً ، وجعل عامل الوقت سلبياً بمؤثراته بعكس احتسابه كمبدأ إيجابي ترتكز عليه آلية تكامل الخطة .

ثانياً : التحقيق المحترأ للوفاق والمصالحة الوطنية شكل عنصراً مباغتاً ومفرملاً للنهوض والأعمار ، و لم توليه القوى المحلية والإقليمية النظر الكافي لتجاوز عقبة المماحكات السياسية ، وتحولت الخطة إلى برامج مجتزأة تعرض واحداً فواحداً على المجلس النيابي وقيام التجاذبات حول التمويل وكيفية الصرف وما إلى ذلك ، وكانت النتائج وخيمة على الجميع دون استثناء وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام .

ثالثاً : لم تحتسب بدقة الاحتياجات المتعاظمة والضخمة أصلاً لمختلف فئات الشعب اللبناني الخارج من الحرب ، وتمترس حولها المعارضين والموالين على السواء ، مما حرك اختلافات القيادات المتفاوتة القناعات اتجاه اتفاق الطائف ، وجعلها تدخل في صلب الصراعات الاجتماعية المحقة من ناحية ، والمعرقلة لتوقيت الخطة من ناحية ثانية . ومنهم من دخل فيها قناعة بحقوق الفئات الاجتماعية ، ومنهم من تلبسها توظيفياً ، إما معارضةً للدستور والتركيبة السياسية داخلياً وخارجياً ، وإما لتغيير توازنات داخلية قصيرة النظر .

رابعاً : تغليب استراتيجية الرهان على السلام العادل والشامل للمنطقة .و لم يكن تدفق المساعدات والاستثمارات الخارجية الضخمة ملائماً لا في الحجم ولا في التوقيت لصالح منطق آلية تنفيذ وتثمير البرامج المطروحة .

ونستنتج بالمجمل من تلك العناصر الإيجابية والسلبية ، أن تراكم المشاكل السياسية والاقتصادية ، قد أنتج لغزاً لا يمكن حله إلا بتبسيط عقدة التراكم ، والاحتكام إلى وقائع الأمور دونما الغوص في تأويلات ، أكدت التجارب أنها ليست في مصلحة الجميع ولا الوطن . لذا فإن العملانية والواقعية تقتضي فك عقدة اللغز بمواجهة الوقائع والقبول بها ، وطرح الحلول الممكنة المتاحة . والواقع ينبئ بأن المصالحة الوطنية الشاملة لم تتم ، والخيار الديمقراطي لم يمارس بالكامل ، والوحدة الوطنية الكاملة لم تتحقق ، بدليل توسع فجوة الحوارات الوفاقية ، والسيادة لم تستكمل حتى آخر شبر تراب ، والإصلاح السياسي والإداري لم ينطلق أصلاً ، والمشكلة الاقتصادية الاجتماعية اتجهت نحو التفاقم . وسر تراكم المشكلات السياسية بقي في خانة الامتناع عن الحوار الوفاقي ، إلا ما هو أشبه بحوار الطرشان في شعارات مجوفة تخبئ في عمقها خلفيات ومحسومات جامدة (طائفياً وفئوياً) ، وفي بيانات ومناظرات تؤكد نظريات وأفكار الأطراف دون احتساب آراء الآخرين مما يستبعد الأمور الوفاقية ، ويبرهن قصور الآفاق الاستراتيجية التي لا تحتكم للمصالح الوطنية الحقيقية التي توحد اللبنانيين حول ضرورة وفاقهم الوطني .

أما سر تراكم المشكلة الاقتصادية الاجتماعية التي تأسست على عجز الموازنة والتزايد المريع للدين العام ، فيكمن أولاً في عدم وفاقنا على مسبباته ، ويرتكز ثانياً على عدم توضيح الأولويات في عملية إشباع حاجاتنا الاجتماعية المتعاظمة . وفي هذا السياق فإن الأرقام الفعلية تعبر عن مسببات العجز وتزايد الدين العام ، بينما المفاضلة في أولويات إشباع الحاجات ترتبط بمدى الخروج من أطر التمسك بالمصالح الطائفية والفئوية والمناطقية ، إلى الإنقاذ الوطني العام ، ورؤية الإمكانات المتاحة وكيفية توزيع إنفاقها تحت مجهر معايير الجدوى والترشيد والتثمير .

وفي العودة للأساس كيف يمكن لموازنة لا تودي إلى تعاظم الدين العام وهي مستمرة منذ بداية التسعينات بعجز متوسط يصل إلى ٥٠ % ويشكل الإنفاق الجاري منها (الباب الأول أي الأجور والرواتب وتسيير الإدارات والفوائد) ما يزيد عن ٩٠% منها ، مما أوصل الدين العام إلى أرقام تفوق ١١٥% من حجم الدخل الوطني . ففي العام ١٩٩٣ كان حجم الدين العام بحدود ٤ مليارات دولار ، يضاف إليه خدمة الفوائد السنوية المتراكمة وعجز الخزينة المستمر من الإنفاق الجاري السنوي ، فيصل الدين إلى حدود ١٥ مليار دولار خلال خمس سنوات (لحد العام ١٩٩٨) ، ويضاف كذلك ٣,٢٥ مليار دولار ككتلة تمويل خارجي لخطة النهوض والأعمار مع فوائد متراكمة عليها تساوي حوالي ١,٢٥ مليار دولار ، فيصبح لدينا ١٩ مليار دولار ديناً عاماً في العام ١٩٩٨ . وبرغم سياسة التقشف والتصحيح المالي الذي اتبعته الحكومة الأولى لعهد الرئيس لحود برئاسة الدكتور الحص خلال العامين المنصرمين ، فقد وصل حجم الدين العام إلى حدود ٢٣ مليار دولار ، مع فارق أساسي بأن دورة النشاط الاقتصادي مرت بحالة من الانكماش المريب التي زادت مؤشر المديونية ٢٠ % ، بينما مؤشر نمو الدخل الوطني لم يتجاوز حدود أل ٠,٧ % بالمتوسط خلال العامين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ ، والاقتراض الخارجي تعدى حدود المليار دولار . هذا عدا استكمال تحويل بعض أصول الدين الداخلي إلى دين خارجي لمحاولة تخفيف أعباء جزء من فوائد خدمة الدين

إذن أين تقع حدود مسؤولية نهج الخطة والبرامج الحريرية ، ومسؤولية الوفاق السياسي الوطني ، وكذلك مسؤولية نهج التقشف والتصحيح والتباطؤ في حكومة الدكتور الحص ؟ وهل تتحمل مسؤوليات منها عناصر مجتمعية أخرى ؟

بالطبع إن الخيار السياسي الاقتصادي بين نهج الاعمار وتفعيل النشاط الاقتصادي والنمو (بمتوسط سنوي ٦ %) ، وبين نهج التقشف وتباطؤ النمو (بمتوسط ٠,٧ %) نحيز لاختيار النهج الأول . إنما درجات المسؤولية فهي متفاوتة بينهما ، ولكن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق العناصر السياسية والمجتمعية الأخرى ، التي يحاول الجميع استبعادها لأغراض محض في خانة الاستمرار في المماحكة السياسية الصرف. فالمسألة الاقتصادية الاجتماعية ضاغطة إلى حدود الانفجار لتعاظم الحاجات المجتمعية المتنوعة ، لحد يفوق الإمكانات الوطنية . والقطاع العام متضخم بما يزيد عن ٩٠ % من الإنفاق الجاري للموازنة (أكثر من ٢٠٠ ألف موظف مدني وعسكري / ٣,٥ مليون نسمة) ، ومتطلبات المناطق كارثية (حرمان تاريخي إضافة لإرهاقات الحرب الداخلية والإسرائيلية) ، وحجم الدين وخدمته عالية ، والاستحقاقات الوطنية والإقليمية متسارعة . **والحل يختصر بمعرفة كيف يمكن تحقيق النمو بواقع انعدام الإمكانات والعجز المزمن ، وكيف يمكن وقف العجز واضمحلال التراكم بدون النمو ، وهل الوفاق السياسي الوطني شرط للتوحد والنمو ، أم أن النمو الاقتصادي يشكل مدخل الحل لكل شيء كما نظرية الرأسمال في بداية الستينات** . كلها أسئلة سنحاول وضع أفكار تشكل إجابة في مفتاح الحل ووضع نموذج .

الجمهورية اللبنانية
مستشار وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

II – مفتاح الحل الشامل

مشكلتنا في هذا البلد أننا نعرف أنهم كثر ممن يرفع الحق شعاراً ويمارس النقيض باطناً ، كمن يطرح الوفاق ويمارس الاقتسام أفكاره فقط ، وينشد المصالحة ويتمسك بشروطه ، ويطالب بإلغاء الطائفية السياسية ويستنفر عند المس بحقوق طائفته أو جماعته ، ويفرض تسمية الإصلاح على استقدام أزلامه للسلطة ، وينادي بالحرية والديمقراطية على قياس حجمه ، ويناضل للسيادة لتبرير الارتهان ، ويدافع عن العدالة لتمرير البطش ، وينادي بالمساواة ويدعي الغبن لفرض الهيمنة ، وينادي بالحق لإرادة الباطل ، ويفرض القانون ليستبعد المناهض ، ويطرح الحل المفصل على قياس المصالح الضيقة أصلاً . فإلى أين نستطيع أن نسير في نهاية هذا المطاف ؟

المشكلة في الحل السياسي أولاً وأخيراً ، ومنه تنبثق رؤية المصالح الاقتصادية والاجتماعية المشتركة ، دون خلفيات محسوبة سلفاً في تركيبة المجتمع اللبناني . فالوفاق والمصالحة ضرورة وطنية عليا ، يكون الحوار الانفتاحي منطلقاً صلباً لتحديد القواسم المشتركة ، لأن التباعد الحالي يغذي أرضية الانقسام والانهيار . فنحن بأمس الحاجة اليوم إلى التضامن السياسي والتعاضد الاجتماعي . والتضامن السياسي يعني احترام شعور الانتماء دون المس بحقوق وواجبات المواطنية . فلبنان وطن نهائي لجميع أبنائه ذات توجه عربي ، بقدر الجغرافيا والتاريخ والحضارة . **فما المانع أمام إصلاحه سياسياً من النظام الطائفي الذي يرميه في غياهب الخاصصة والمداورة والمبادلة والتقاسم . وهذا هو المفتاح الأساسي من مفاتيح الحل الجوهرية . فلا يمكن لنظام الطائفية السياسية إلا وينتج مفاهيمه المعروفة بتطبيقاتها السياسية . ولا بد للتمثيل العادل إلا أن يكون نسبياً** ، والنسبية لا تتطابق بالمطلق مع التمثيل الطائفي . إذن الحل الأفضل للخروج من الطائفية هو بتمثيل النسبية الوطنية . وإذا لا بد من التمسك ببعض الحقوق الطائفية ، فليتم ذلك في منطق منتصف الطريق الوفاقي . **فلماذا المناصفة بين المسلمين والمسيحيين ؟ فلتكن المناصفة بين الوطنية والطائفية . وهنا يتم على الأقل وفاق الشجعان** ، والخروج من بوتقة الصراع الطائفي المدمر إلى الصراع الوطني الديمقراطي البناء ، بحيث يتم إنجاز تمثيل انتخابي منصف ، ينتخب من خلاله نصف المجلس النيابي على أساس وطني نسبي (شرط إنجاز قانون عصري للأحزاب) ، والنصف الآخر على أساس نسبي طائفي محظ ، تشترك الطوائف فقط في انتخاب ممثليها (ليس بالضرورة العدد الحالي) . وهذا بالطبع له إسقاطاته على المشروع الحتمي للإصلاح الإداري . **فنحن لم ولا يمكن أن نستنبط أي آلية ناجحة للإصلاح الإداري الذي يبدأ بالتعيين الطائفي لموظفي الفئة الأولى وصولاً إلى تعيين رتبة حاجب وخادم في الدولة اللبنانية . إذن الإصلاح الإداري يبدأ من استبعاد التعيين الطائفي ويصل إلى تقييم الإداء وتبسيطه والمكننة** . فلماذا إجراء معاملة عادية للمواطنين تحتاج إلى أكثر من خمسة تواقيع وخمسة إشارات وظيفية عليها . أليس ذلك حجزاً وهدراً لوقت وثروة المواطنين والوطن ؟ أليس ذلك فتحاً قانونياً ومتعمداً لصناديق المحسوبية والرشوة والثراء الغير مشروع ، وندعي بعدها ضرورة فرض المحاسبة والثواب والعقاب . الحل الناجع هو بإلغاء إجراءات وقوانين الروتين الإداري (المشمر للأفراد والمختزل لحق الخزينة العامة) ، وتشريع إجراءات وقوانين المرونة الإدارية والإنجاز المباشر لوقف هدر الوقت والثروة (مثلاً تسجيل سيارة يحتاج إلى ١٤ توقيعاً وأربع ساعات من الوقت ، مع دفع الرشوة وتخفيض بعض الرسوم ، بينما التبسيط والمكننة تخفض الوقت إلى ١٥ دقيقة انتظار ، وتلغي التواقيع والرشوة ، وتزيد محصلات الخزينة بمقدار ٢٠ % على الأقل ، وجر على ذلك عقارياً وغيرها) . والتبسيط والمكننة تمكن الإدارة من أن تلفظ خارجاً الفائض الغير مستحق بشكل تدريجي مدروس مترافق مع نمو النشاط الاقتصادي السوقي .

من هذه الأفكار والمسلمات يمكن إيجاد مفتاح الحل الأساسي للمعضلات المتفاقمة التي تصيب عقم الإداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي اللبناني ، بعد التجارب المريرة التي مرت بنا منذ العام ١٩٤٣ حتى اليوم . وعليه يمكن طرح أفكار

رئيسية للحل الاقتصادي المنشود والمطلوب بإلحاح اليوم ، وبلورة خطوط عريضة لبرنامج اقتصادي ، سنحاول تالياً المساهمة بتحديد شروطه ومنطلقاته وأسسه وآلية عمله .

III – أفكار في الحل الاقتصادي (خطوط برنامج شامل)

كما سبق وذكرنا يشكل الإصلاح السياسي والإداري الشرط الأساسي والدافع لانطلاق الإصلاح أو الحل الاقتصادي . فالإصلاح السياسي يمثل محور الوفاق الحقيقي حول المصالح الوطنية العليا ، بتحديد الهوية الوطنية النهائية ، وعروبة الانتماء التاريخي والتفاعل مع المحيط لتحيق سلام عادل وشامل ومشرف للجميع ، **وبناء نظام سياسي عادل على قواعد الحرية والديمقراطية والسيادة الكاملة على الثروة الوطنية** . والنظام السياسي العادل المنشود لا يستقيم إلا على قاعدة التمثيل النسبي الوطني الصحيح لقوى المجتمع اللبناني ، وإحياء الحياة السياسية والبرلمانية بإنجاز قانون عصري للأحزاب وبذا الانتخاب ، يتم من خلالهما حسم سبل المشاركة الحقيقية في مؤسسات الدولة التشريعية والإجرائية والقضائية ، باعتماد احترام الدستور والفصل الواضح بين السلطات وتحديد الصلاحيات ، واحترام ممارستها خاصةً من قبل مؤسسات رئاسة الجمهورية ومجلس النواب ومجلس الوزراء . وما تحديد صلاحية ممارسة السلطة التنفيذية بمؤسسة مجلس الوزراء مجتمعاً سوى اختصار للإيجابية الأساسية لدستور الطائف . وهذا الإصلاح السياسي يمهد الطريق الواسعة لإنجاز الإصلاح الإداري في تبسيط عمل الإدارة ، والتشريع الحديث للإداء التسهيلي والمرونة ونشر المكننة . وهذا يفتح الآفاق الواسعة أمام تهيئة الأرضية الملائمة لمعالجة تورم القطاع العام وتخفيف الأعباء ، فيما لو تزامن مع تفعيل النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص ، بعد خلق فرص عمل لاستيعاب البطالة المقنعة المستشرية حالياً . مما يشكل الهدف الحتمي من الترابط بين الإصلاح السياسي والدخول في محتوى وآلية الإصلاح والحل الاقتصادي الاجتماعي .

والحل الاقتصادي بارتكازه المبدئي على الإصلاح الشامل ينطلق باتجاهين متوازيين :

الاتجاه الأول : وضع آلية لحل مشكلة القطاع العام والتشخيص التوافقي حول تراكم الأزمة والدين (التي شرحناها سابقاً)، **والبدء بإعادة هيكلة فعلية وموضوعية لموازنة الدولة اللبنانية** ، من حيث **زيادة حصة وفعالية قطاعات الخدمات والاستثمار** والوزارات المنتجة والتربية والتعليم العالي ، **وتخفيف تضخم الإنفاق في القطاعات الطفيلية** ، مع الاحتفاظ بنسبة عالية لا تقل عن ١٥ % من الموازنة (الجزء الثاني) لتفعيل الأنشطة الاستثمارية العامة والتشجيعية لزيادة الإنتاجية في القطاعات الخاصة . وعندها يمكن وضع جدولة واضحة في الكمية والوقت لأساليب مواجهة عجز الموازنة (Confronting Budget Deficit) التي ترتبط أصلاً بالتالي :

١- **تحفيز الأنشطة الاستثمارية الخاصة** (التي سوف نعالجها في الاتجاه الثاني)

٢- تحديد **نظام ضريبي عادل** على مراحل متباعدة نسبياً ، بحيث نعود في المرحلة الأولى إلى ضريبة الأرباح والمداخيل بمقدار ١٠ % لتشجيع الاستثمار ، بشرط توسيع قاعدة التحصيل الضريبي لتشمل كل المكلفين خاصة منهم المؤسسات والشركات الكبرى ، دونما النظر بحالات ألاستنساب . وفي المرحلة الثانية التالية إعادة النظر بقانون القيمة المضافة (Value Added Tax – VAT) لملاقاة متطلبات العولمة وشروط منظمة التجارة الدولية ، وتهيئة الجهاز البشري الممكن معلوماتيا وإحصائيا وتفتيشا لمباشرة التنفيذ الراقي لهكذا أنواع من الضرائب العصرية العادلة . وفي المرحلة الثالثة (وهذه بعيدة نسبياً) تشريع النظام الضريبي التصاعدي على الأرباح والدخل . وخلال المرحلتين الأولى والثانية (التي قد تستمر فترة عشر سنوات) لا بد من إعادة النظر بالضرائب الغير مباشرة لجهة التخفيض للتخفيف من الأعباء المرهقة للدخل عند الفئات الفقيرة والمتوسطة ، والاستعاضة عن مصادرها للموازنة بضريبة على المبيعات تميز بين السلع الضرورية وسلع الرفاهية والكمالية ورسوم الملكيات الكبيرة مثلا .

٣- **إعادة هيكلة الدين العام** بهدف تخفيض أعباء الكلفة بواسطة تحويل جزء من الدين الداخلي الباهض الثمن ، إلى دين خارجي أقل كلفة شرط أن لا تتعدى النسبة ٦٠ % للداخلي و ٤٠ % للخارجي ، وكذلك بواسطة **تخفيض سعر الفائدة** من أجل تخفيض كلفة الدين الداخلي من ناحية ، **وتشجيع الاستثمارات** من ناحية ثانية ، مما يزيد من نمو الدخل وإيرادات الدولة بنفس الوقت .

٤- إطلاق **مشروع خصخصة انتقائية ملتزمة اجتماعياً** ، وتكون بمتناول الضبط المؤسساتي ومراقبة الحكومة ضمن شروط تأمين السلع والخدمات الاجتماعية بأقل كلفة ممكنة ، وربحية مشجعة للإستثمار . مما يساهم في خفض العبء عن القطاع العام وتغطية الجزء الأساسي من المديونية العامة . وهذا ما يعني عملياً **تركيب محفظة متكاملة لعمليات الخصخصة تستخدم كافة أشكالها** المتبعة :

- المشاركة Joint Venture في تلفزيون لبنان والمرافىء والمطار
- عقود إدارة Management Contracts في البريد والهاتف الثابت والكهرباء والمياه
- بناء تشغيل إعادة Build , Operate , Transfer – BOT الاوتوستراد العربي وقصر الثقافة
- بناء تملك تشغيل إعادة Build , Own , Operate , Transfer – BOOT المعارض والمناطق الحرة
- استثمار تطوير تشغيل Lease , Develop , Operate – LDO الأملاك البحرية والنقل العام
- بيع كامل للخاص ، كازينو لبنان وبعض الأملاك العمومية

٥ – القيام **بعصر تدريجي لإنفاق القطاع العام** تكون الخصخصة جزء كبير من هذه الآلية ، **ووقف الإنفاق الطفيلي والتسرب الإنفاقي** ، وهذا **ما أسماه البعض الهدر السياسي . فالإنفاق الطفيلي دون جدوى اقتصادية أو اجتماعية هو هدر بامتياز ، والرشوة للتهرب الضريبي الشامل أو الجزئي هو كذلك ، وأما الإنفاق لترضية المخاصصة السياسية فهو تسرب دون جدوى بالمطلق ، والعقود بالمناقصة أو بالتراضي دون إرفاقها بدراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والكلفة فهي إعاقة للنمو ومصدر للإبتزاز .**

٦ – **توقيت مدروس ومبرمج لإطلاق التنمية المتوازنة** ، لتطال كافة المناطق والمجموعات السكانية اللبنانية ، التي ترزح بشكل متفاوت تحت ظلمة الحرمان التاريخي . مما يشكل مفتاح الوفاق الاقتصادي الذي يبدأ بزيادة موازنة وزارة الزراعة والشؤون الاجتماعية والتربية خاصة في المناطق الريفية ، وإنجاز ملف إعادة المهجرين نهائياً ، والتنمية الاجتماعية لسكان المناطق المحررة من الاحتلال الإسرائيلي لتمكينها من الاستمرار في الصمود والمقاومة .

الاتجاه الثاني : العمل على تفعيل **وتحفيز النشاط الاستثماري الخاص الداخلي والخارجي** الذي يشكل العامود الفقري لنمو الاقتصاد اللبناني ، طالما أنه محدد بالدستور أن لبنان يعتمد النظام الرأسمالي الحر ويصون المبادرة الفردية . وهذا التحفيز يبدأ بإصلاح النظام السياسي باتجاه الملائمة لا المخاصصة ، والمبادرة لا الإحجام ، والحرية لا التقاسم . **والقطاع الخاص ليس بارومتر مستجيب للأهواء السياسية والاقتصادية ، إنما معيار للتوافق والسياسات الاقتصادية وكقطاع خاص يرتبط أولاً بذهنية الرؤية Concept التي يتطلع من خلالها إلى استدراك المؤشرات (الربحية) ، وثانياً بالتوجهات السياسية التي تؤمن الاستقرار المستدام الضامن لاستمرارية الاستثمار ، وثالثاً بفعالية الحوافز الاقتصادية الكلية المهيأة لأرضية النمو ، ورابعاً بدقة التشريعات المسهلة للمجازفة واتخاذ القرار ، وخامساً بسعر فائدة مشجع يؤسس لقاعدة تقييم المشروعات**

وبناءً لما تقدم نؤسس لرؤية المخارج Outcomes التالية :

١- لا بد من **تغيير القناعة بذهنية القطاع الخاص وبالتحديد اللبناني المقيم والمهاجر** ، بالتحول من اعتماد استراتيجية الربح السريع إلى استراتيجية تقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع في المدى الطويل والمستوى الوطني ، والتدقيق في المقارنة بين فرص الاستثمار المتاحة وتكلفة الفرص البديلة ، وتحمل المسؤولية بجدوى المشروعات الوطنية والمشاركة في عملية النمو العام .

٢- **وضع الحوافز الاقتصادية الكلية** في حالة استقرار متوسط وطويل المدى ، كالتخفيض الضريبي والتسهيلات الإدارية والتجارية وتحويل الأرباح ، والمناطق الحرة التجارية والصناعية ، والحماية الفكرية والاختراع ، وتشجيع الاستثمار ، والأمن والاستقرار النقدي والمالي ، وتأمين البنية التحتية الأساسية وخدماتها المميزة ، لتخفيض كلفة الإنتاج والاستثمار ، وأسعار الفائدة الملائمة وغيرها .

٣- إقامة ورشة شاملة **لتحديث التشريعات القانونية والتجارية والنقدية والعقارية الملائمة لخلق جو الاستقرار الاستثماري وديمومته** ، وتحديث حقوق الملكية وتسهيل العاملات . وهذا بمجموعه يرتبط أساساً بتبسيط المعاملات الإدارية والمكننة ، وتشريع قنوات المعلوماتية بخلق أجهزة ذات كفاءة عالية ، لجمع وتبويب وتحليل المعلومات الإحصائية الكلية والجزئية ، ووضعها بتصرف القطاع الخاص المحلي والأجنبي .

٤- تهيئة الظروف الملائمة **لتخفيض سعر الفائدة إلى الحد التشجيعي للاستثمار** ، وذلك بتحرير الرساميل العقيمة في الجهاز المصرفي ، وتوجيه سياسة التسليف المتخصص ، والتحول التدريجي من فوضوية الاقتصاد الريعي إلى دينامية الاقتصاد الإنتاجي والخدماتي .

٥- انتهاج **سياسة مالية ونقدية مشجعة** ، تعتمد في المبدأ على تحفيز الاستثمارات الكبرى ، بالترافق مع توسيع انتشار الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة ، التي تشكل ميزة لبنان الأساسية ، بدليل أن هناك ٨٤ % من المؤسسات الإنتاجية اللبنانية (عددها ٢٣٥٠٠ مؤسسة) هي صغيرة ومتوسطة الحجم وتستخدم أقل من ١٠ أجراء . لذا لا بد للدولة اللبنانية من تضمين الموازنة (خاصة في هذه الأيام) حصة عالية من الأموال المخصصة لدعم وتشجيع ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إذا أردنا فعلاً خلق دينامية واضحة وسريعة في القطاع الإنتاجي وخاصة الزراعي . كالمساهمة في جزء معين من أعباء فوائد التسليف للخاص ، وإنشاء صناديق أو مصارف متخصصة للتسليف القطاعي المعني بهكذا حجم من المؤسسات . وهذا فعلاً يخلق حالة من زيادة فرص عمل لامتناهية لمجموع الشعب اللبناني المبادر ، مما يسمح بالمساهمة المباشرة في العصر التدريجي لإنفاق القطاع العام وتحريره من أعباء التوظيف الاجتماعي .

بما تقدم من شرح لبعض الأفكار والخطوط العريضة للبرنامج الشامل ، يكتمل عقد التكامل بين القطاع العام ودوره وبين دور ونشاط الاستثمار الخاص المتدفق داخلياً وخارجياً . وكذلك بين الأنشطة المكملة والمتميزة في طبيعة الاقتصاد اللبناني ، ووضعها جميعاً ضمن سياق الهدف المطلوب للتعاضد الاقتصادي الاجتماعي ، من أجل حل معضلة التراكم والدين العام المتصاعد ، وتجاوز الركود المخيف ، وزيادة الإنتاجية واضمحلال البطالة وتحقيق النمو الدائم . وكلها عناصر إيجابية تؤدي حكماً إلى وقف تضخم القطاع العام وأعباءه المتصاعدة ، إن لم يكن بالمطلق فليكن بالنسبية ، في حال لم تتلاءم الظروف المستدركة لاتجاهات التطور السياسي والاقتصادي محلياً وإقليميا .

وبالطبع في النهاية لا بد من التأكيد بأن أي منظور أو نموذج لبرنامج الحل الشامل لا يمكن أن يكون مثالياً ، أو لا يحتاج إلى أدق التفاصيل في ظروف متغيرة ومعقدة ومتشابكة محلياً وإقليميا ودولياً . لذا تطرقنا للخطوط العريضة وطرحنا أفكارا نحرص على تكاملها ضمن أولويات وطنية ، يكون الحل السياسي والإصلاح منطلق حتمي للسير على الطريق الصحيح ، وإيجاد فسحة واسعة للأمل والتوافق والمصالحة والتحرير الكامل .

المصادر والمراجع :

- **التقارير السنوية لمصرف لبنان ووزارة المالية ومجلس الإنماء والاعمار**
- **التقارير السنوية للمصارف** Audi , Fransabank , BBAC
- **عبد الخالق جعفر ... دراسات ..**

١ –خطة النهوض والاعمار – التجربة والآفاق ، مؤتمر الكومودور نيسان ١٩٩٧،
منشورات مؤسسة فريدريش إيبرت – بيروت

٢- العولمة وآثارها على الصناعة اللبنانية ، مؤتمر علمي بين جامعة دمشق والجامعة اللبنانية الكارلتون - بيروت نيسان ١٩٩٩

٣- النهوض والاعمار والبدائل الاستراتيجية – المؤتمر الاقتصادي شباط ١٩٩٩، ماريوت، بيروت – منشورات المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

- **مواقع انترنت :** cas.gov.lb - finance.gov.lb – economy.gov.lb bdl.gov.lb – idrel.com – undp.org idal.org.lb

- **صحف ومجلات :** الاقتصاد والأعمال – النهار – السفير - الديار

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

منظور نموذج الحل الشامل